



المجلس الوطني
للحقوق العامة وحقوق الإنسان

الإعلان اعتقاد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

طرابلس، ليبيا

مقدمة

إذ نشهد نشوء دولة ليبيا الجديدة وشروعها في سلوك طريق طويل مليء بالتحديات نحو الإصلاح المؤسسي والتجدد الداخلي ، ومنها مؤسسة المجلس الوطني للحقوق العامة وحقوق الإنسان التي تتجه بخطوات مدرورة وفق خطة استراتيجية وعلى مدار الثلاث سنوات القادمة نحو الاعتراف الدولي به كمؤسسة وطنية مستقلة معنية بشكل مباشر بما يحدث بشأن الالتزام بالمعايير الدولية والمحليّة في شأن حقوق الإنسان وحرياته العامة وحمايتها ، ولذلك يعتبر مطلبًا أساسياً لnil هذا التقييم التواصلي بكل الثقة على مؤسسات معترف بها دولياً والتعامل من خلال أدوات قائمة معترف بها أيضًا دولياً تعزز هذه الحقوق وهذه الحريات حتى يمكن ترسيختها في الاستخدام اليومي من جانب الدولة ومؤسساتها وكذلك المؤسسات التجارية والإفراد كضرورة لنجاح الدولة الليبية الجديدة في المستقبل.



و لأنه ومن ضمن التطلعات الأساسية نشر ثقافة الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة ، أنشأ المجلس الوطني الانتقالي الليبي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ المجلس وفقاً للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١ وتتألف مجلس إدارته بموجب القرار رقم ١٨٥ للعام ٢٠١١ ، وحدد القانون مهام المجلس وصلاحياته التي ترتكز على "مبادئ باريس" ، وبذلك أصبح المجلس مؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان لدولة ليبيا ، وهو نقطة إتصال وكفيل بضمان حقوق الإنسان في الشؤون الجنائية والمدنية والتجارية ،

وتتلخص رؤية المجلس تطوير مجتمع ليبي لديه مركبات وأسسات وثقافة تصبو إلى أن تكون هذه الحقوق مصانة في إطار حكم القانون وتمثل مهمة المجلس في حمايتها وتعزيزها للأمة الليبية .

بالتالي فإن المجلس يشرفه ويفتخر بأن يتمكن من إطلاع مؤسسات المجتمع المدني والشعب الليبي على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ("UNGPs") التي تعد تعزيزاً إذا ما أخذ بها واستخدمت في مجال الأعمال التجارية للمؤسسات التجارية الوطنية والدولية المسجلة والعاملة في الدولة الليبية ، فقد أصبحت هذه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة واحدة من مجموعات المبادئ الأساسية الكامنة في الخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان.

وتأتي هذه المصادقة من جانب المجلس الوطني على هذه المبادئ بعد أن أطلع على خطة بريطانيا التنفيذية للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بوصفها الدولة الأولى التي تعتمد رسميًّا هكذا خطة وطنية. والمجلس الوطني يراها تجربة جديرة بالاهتمام ويكفل نفسه - ومن خلال خطته الاستراتيجية - بوضع خطته الوطنية الخاصة لتعزيز وحماية الحريات المدنية وحقوق الإنسان في ليبيا، بالتعاون مع هيئات المجتمع الدولي والمجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان واقتراح سبل تنفيذ هذه الخطة على المؤسسات الوطنية المعنية الرسمية وغير الرسمية .

وبناءً المجلس الوطني ويدفع في اتجاه الاعتماد والاستخدام للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في أنحاء الدولة الليبية كلها وسوف يعمل مع الهيئات العامة والخاصة والتابعة للدولة على تحقيق تنفيذها الناجح

. الكامل .

شكراً وتقدير



إعتماد المبادئ

المقدمة

إن المجلس..

١. إقراراً منه بأولوية توفير شروط مشروعة لوضع معايير معترف بها دولياً لحقوق الإنسان على المدى الطويل وتطويرها مستقبلياً وتوفير التوعية وبناء القدرات والتدريب والمساعدة في أنحاء ليبيا كافة .
٢. وإقراراً منه بإنشاء القانوني للمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان القانوني الوطني بموجب القانون رقم ٥ للعام ٢٠١١ والتوضيح فيه لمهام المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان وسند الخطة الاستراتيجية الممتدة على ثلاث سنوات وخاصة به ابتداءً من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
٣. وإقراراً منه بضرورة دعم القوانين الوطنية الليبية القائمة وسيادة القانون الدولي .
٤. وإقراراً منه باستقلالية المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان عن مؤسسات الدولة .
٥. وإقراراً منه بخطاب الممثل الخاص للأمين العام من أجل ليبيا، السيد طارق متري في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في طرابلس، الذي نوه بدور المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ومهامه .
٦. ورغبة منه في التصرف بإيجابية في كافة الأوقات لمصلحة الدولة الليبية وشعب ليبيا ولدعمهما وبالكامل في مجال حقوق الإنسان.
٧. ورغبة منه في نيل اعتراف دولي بأنه الهيئة المستقلة التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في ليبيا وصونها في كافة القضايا.



يود المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان أن ينوه بالدعم المستمر للمنظمات الدولية مثل المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، و ٩ بدنورد إنترناشونال Chambers of Anthony Berry QC ٩ لندن، ومكتب أنتوني بيري كيو سي Mazars LLP، ونقابة المحامين الأمريكية، والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، ومازارز أل بي، والأسرة الدولية، وبصورة خاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية لتقديم الدعم والخبرة القيمة في السعي إلى تحقيق تعزيز وصون فاعلين لحقوق الإنسان في الدولة الليبية.

وأخيراً يود المجلس الوطني أن يشكر المهتمين من مجلسه للدعم المستمر الذي وفره خلال الفترات الصعبة التي تمثلت بتغيرات على الصعيد الوطني، وكذلك موظفيه الذين عبروا عن تفانٍ في أداء هذه المهمة الأساسية ما سيؤمن المزيد من الاستقرار الوطني وحكم القانون والازدهار لدولتنا العظيمة.



إعلان واعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

المجلس الوطني للحقوق الإنسانية والعادية العامة

الوضع القانوني:

١٦. يعلن المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان إعتماده للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وهو إعتماد غير ملزم قانوناً إلا إذا اعتبرته الدولة الليبية لاحقاً ملزماً قانوناً من خلاله اصدار قوانين وقرارات ملزمة بهذه الشأن تنفذها السلطات المختصة .

إنَّ هذَا الْأَعْلَانُ

١٧. يقر بأهمية مصادقة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالإجماع في حزيران/يونيو ٢٠١١ على المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان تتفيد إطار عمل الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانصاف".

١٨. يقر المجلس بالإطار الثلاثي الركائز الذي يشمل واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان ومسؤوليات الشركات في احترام حقوق الإنسان وال الحاجة إلى الوصول إلى إنتصاف و حل فعلي لضحايا الاستغلال المتصل بالأعمال التجارية المعروفة أيضاً بإطار الأمم المتحدة المعروف "الحماية والاحترام والانتصاف.

الإنسان في ليبيا.



٨. وإقرارا منه بأهمية تعزيز العلاقات الدولية الدائمة والمصداقية في مجال حقوق الإنسان والسعى إلى تطويرها أكثر؛
٩. وإقرارا منه بأهمية احترام الحقوق والحريات التي أرساها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان الأخرى القابلة للتطبيق والمعترف بها دولياً؛
١٠. وإقرارا منه بالحاجة الملحة لليبيا لترسي أطرًا دائمة وموثوقة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتؤمن النفاذ إلى تعويضات لانتهاكات حقوق الإنسان؛
١١. وإقرارا منه بالدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات التجارية المسؤولة في تعزيز معايير حقوق الإنسان الفعالة والمساعدة في الأعمال التجارية؛
١٢. ورغبة منه في دعم الاستثمار التجاري الوطني والدولي لمصلحة الدولة الليبية والشعب الليبي من أجل المساهمة في تأمين الأمن المستقبلي والنمو الاقتصادي والتعليم والتنمية الاجتماعية والصحة .
١٣. ورغبة منه في دعم سيادة القانون على المستوى الوطني والإقليمي والاستقرار السياسي حيثما ومتى يكون ذلك ممكناً.
١٤. ورغبة منه في دعم التقيد و التنفيذ الوطني للمبادئ الدولية الثابتة لحقوق الإنسان الخاصة بالأعمال التجارية كما يرد في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي صادق عليها بالإجماع مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠١١ .
١٥. ورغبة منه في دعم الدولة الليبية ومساعدتها في شؤون متعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من حيث انتهاج هذه المبادئ الحديثة والتوجهات اعمصرية الداعمة لحقوق والحريات .



توصّل المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان إلى ..

٢٠. يقر بكمية العمل الهائلة التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق تنفيذ فعال للمبادئ التوجيهية كجزء من استراتيجية حقوق الإنسان للمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الاستشارة والالتزام مع الحكومة الليبية ومع المؤسسات التجارية العامة والخاصة والشركات الدولية ومع المجتمع المدني من أجل بناء القدرات وإرساء الأطر المناسبة لهذا تنفيذ.

٢١. يؤكد على استخدام المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان للمبادئ التوجيهية متى وحيثما أمكن ذلك ضمن نطاق مهامه و اختصاصاته .

٢٢. يؤكد على رؤية المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الرامية إلى مساعدة الحكومة الليبية ومؤسسات الدولة على تحقيق هدف صون حقوق الإنسان وتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، متى وحيثما أمكن ذلك.

٢٣. يؤكد على رؤية المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن التوعية على المستويين الوطني والدولي لكافة أحكام حقوق الإنسان الدولية في أنحاء الدولة الليبية كلها وبين صفوف الشعب الليبي.

٢٤. يؤكد على رؤية المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن تنقيف الشعب الليبي في ما يخص حقه في تأمين حماية لحقوق الإنسان بما في ذلك التعويضات لانتهاكات حقوق الإنسان وفيها بطبيعة الحال تلك التي تسائل بشأنها المؤسسات التجارية.

٢٥. يؤكد على رؤية المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن تعزيز التدريب الوطني والدولي لموظفي المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والنشطاء والشركاء الدوليين والهيئات الداعمة لتأمين المعايير العليا للتنمية المهنية المستمرة والخدمة للشعب الليبي وبأسمه.



٢٦. يؤكد على النية في ضمان الاستمرارية والتطبيق الفعال لهذا الإعلان.

الإنشاء والدخول حيز التنفيذ والتعديل

إن هذا الإعلان:

٢٧. سوف يعتبر منشأً ويدخل حيز التنفيذ كما صدر عن المجلس الوطني للمهارات العامة وحقوق الإنسان ابتداءً من تاريخ توقيع الإعلان على يد المخولين .
٢٨. سوف يستمر في إحداث أثر مستدام ويبقى نافذاً لمصلحة الدولة الليبية والشعب الليبي على أثر أي تغيير في الاسم أو الهيكلية أو المهام الخاصة بالمجلس الوطني للمهارات العامة وحقوق الإنسان أو في أيّ شكل قد يتّخذه المجلس في المستقبل.

التوقيع المعتمدة

إن إعلان الاعتماد هذا تم التوقيع عليه

طرابلس في ١٩ يناير ٢٠١٤ باللغتين العربية والإنجليزية وكلا النصان متساويان.

يعتمد وليد سعيد كعوان

الأمين العام للمجلس الوطني للمهارات العامة وحقوق الإنسان

